

الاجتماع الأول لهيئة التفاوض الحكومية الدولية
لصياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر
للمنظمة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب
والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه

A/INB/1/10

١ حزيران/ يونيو ٢٠٢٢

جنيف، ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٢٢

١٤-١٥ آذار/ مارس ٢٠٢٢

٦-٨ حزيران/ يونيو ٢٠٢٢

نتائج الجولة الأولى من جلسات الاستماع العلنية

تقرير من الأمانة

معلومات أساسية

١- في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، أنشأت جمعية الصحة العالمية في دورتها الاستثنائية الثانية، بموجب المقرر الإجمالي (SSA2(5) (٢٠٢١)، هيئة تفاوض حكومية دولية لصياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه، بغية اعتماده بموجب المادة ١٩، أو بموجب أحكام أخرى من دستور المنظمة على النحو الذي تراه هيئة التفاوض مناسباً. وطلبت جمعية الصحة العالمية، بموجب ذلك المقرر الإجمالي، إلى المدير العام أن يدعم عمل هيئة التفاوض بوسائل منها عقد جلسات استماع علنية، وفقاً للممارسة الاعتيادية للمنظمة، قبل انعقاد الاجتماع الثاني لهيئة التفاوض لإرشاد مداولاتها.

٢- وسعيًا من الأمانة إلى تشجيع المشاركة في جلسات الاستماع العلنية، فقد استخدمت قنوات اتصال مختلفة لإذكاء وعي الجهات صاحبة المصلحة والجمهور العام بالعملية. وينص دستور المنظمة على أن الرأي العام المستنير، والتعاون الإيجابي من الجمهور، لهما أهمية قصوى في تحسين صحة البشر. ويتمثل الهدف من جلسات الاستماع العلنية في النهوض بهذا المبدأ الحاسم الأهمية. وإقراراً بهذه الحقيقة، قررت الأمانة فتح الجزء الخطي من جلسات الاستماع العلنية أمام الجمهور العام (انظر الفقرتين ٢٥ و ٢٦). وليس لدى الأمانة أي علم بوجود كيان آخر تابع للأمم المتحدة يضطلع بهذا النوع من أنشطة التوعية العامة الواسعة النطاق.

٣- وعُقدت الجولة الأولى من جلسات الاستماع العلنية على مدى أربع جلسات في ١٢ و ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠٢٢. وكانت جلسات الاستماع مؤلفة من جزأين هما: (١) جزء شفوي عُقد عبر منصة افتراضية ودُعِمَ بالترجمة الشفوية بجميع اللغات الرسمية للمنظمة؛ (٢) جزء خطي، عُقد عبر بوابة إلكترونية مكرّسة.

٤- وصمّمت الأمانة صفحة إلكترونية مكرّسة لجلسات الاستماع العلنية^١ حيث تم تحميل معلومات مفصلة عن الجلسات، بما في ذلك شروط المشاركة. كما سيُنشر هذا التقرير وجميع التعليقات المستلمة على تلك الصفحة الإلكترونية.

١ انظر الرابط التالي: <https://inb.who.int/> (تم الاطلاع في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٢٢) (بالإنكليزية).

٥- وافتتح جلسات الاستماع العلنية كل من المدير العام وأحد الرؤساء المشاركين لهيئة التفاوض الحكومية وأدارها فريق مؤلف من كبار موظفي المنظمة، بمن فيهم المدير التنفيذي للعلاقات الخارجية والحوكمة، والمدير العام المساعد لشؤون التأهب للطوارئ واللوائح الصحية الدولية، والموظف القانوني الرئيسي للقانون الدولي والقانون الدستوري وقانون الصحة العالمية. وانصب تركيز السؤال التوجيهي لهذه الجلسات على ما يلي: "ما هي العناصر الموضوعية التي تعتقد أنه ينبغي إدراجها في صك دولي جديد بشأن التأهب للجوائح والاستجابة لها؟".

٦- ويلخص هذا التقرير نتائج الجولة الأولى من جلسات الاستماع العلنية ويتضمن موجزاً للجزئين الشفوي والخطي.

الإسهامات الشفوية في الجولة الأولى من جلسات الاستماع العلنية

٧- قُدم ١٢٣ تعليقاً شفوياً خلال جلسات الاستماع العلنية الأربع. وبُنيت الجلسات على الإنترنت لضمان الشفافية التامة للعملية، وأُتيحَت تسجيلاتها على موقع المنظمة الإلكتروني فور اختتام كل جلسة^١. وقدم ممثلو ١١٩ منظمة إسهامات شملت جميع مناطق العالم.

٨- وفي اليوم الأول، أخذ ٧٨ متحدثاً الكلمة، من بينهم ممثلون عن ٣٢ منظمة من منظمات المجتمع المدني و ١١ منظمة دولية و ٦ منظمات من القطاع الخاص و ١٥ هيئة أكاديمية أو بحثية و ١٤ مؤسسة من المؤسسات العلمية والطبية ومؤسسات السياسات العامة. وفي اليوم الثاني، أخذ ٤٥ متحدثاً الكلمة، من بينهم ممثلون عن ١٥ منظمة من منظمات المجتمع المدني و ٦ منظمات دولية و ٧ منظمات من القطاع الخاص ومنظمتين خيريتين و ١٠ هيئات أكاديمية أو بحثية و ٥ مؤسسات علمية وطبية ومؤسسات السياسات العامة.

٩- وعرض العديد من المتحدثين تجاربهم أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والتي ساعدت على دعم توصياتهم بشأن العناصر الموضوعية اللازمة لوضع صك دولي جديد بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها.

موجز الرسائل الرئيسية للإسهامات الشفوية في الجولة الأولى من جلسات الاستماع العلنية

١٠- خلال جلسات الاستماع العلنية الأربع، أثار المشاركون العديد من النقاط وطرحوا توصيات عديدة بشأن العناصر الموضوعية المحتملة لصك دولي جديد بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، بما في ذلك العناصر الملخصة أدناه.

١١- وتناول العديد من المتحدثين نطاق الصك الدولي الجديد، مشددين على أنه ينبغي أن يشمل الأمراض والتهديدات العالمية من قبيل مقاومة مضادات الميكروبات، وفيروس العوز المناعي البشري، والملاريا، والسل، وأنه ينبغي ربطه بالاستجابة العالمية للأمراض غير السارية. كما أوصي بدمج الدروس المستفادة من الفاشيات والجوائح، بما في ذلك جائحة كوفيد-١٩ ومرض فيروس الإيبولا وفيروس العوز المناعي البشري والسل.

١ يمكن الاطلاع على جميع التعليقات على الصفحة الإلكترونية للمنظمة المكرّسة لجلسات الاستماع العامة <https://inb.who.int/>، تم الاطلاع في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٢٢ (بالإنكليزية).

٢ أخذت بعض المنظمات الكلمة مرتين عن طريق متحدثين مختلفين.

١٢- وأشار العديد من المشاركين إلى أنه ينبغي مراعاة علاقة الصك الدولي المحتمل بالاتفاقات الأخرى، بطرق منها ضمان الاتساق مع عملية تعزيز اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة، واتفاقية التنوع البيولوجي، والإطار الخاص بالتأهب للأنفلونزا الجائحة لتبادل فيروسات الأنفلونزا والتوصل إلى اللقاحات والفوائد الأخرى، واتفاقيات حقوق الإنسان المنطبقة، وغيرها من الاتفاقات والصكوك الدولية ذات الصلة.

١٣- وشدد العديد من المتحدثين على أنه ينبغي أن يركز الصك الدولي المحتمل، من جملة أمور أخرى، على تعزيز التغطية الصحية الشاملة من أجل ضمان قدرة النظم الصحية على الصمود أمام الجوائح. واعتُبر التمتع بالقدرة على الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية أثناء الجوائح، بما في ذلك رعاية الصحة النفسية والاجتماعية، عنصراً موضوعياً رئيسياً في أي أداة من أدوات مكافحة الجوائح. كما أشار العديد من المشاركين إلى أهمية تعزيز استعداد المجتمع المحلي وقدرته على الصمود ومشاركته من خلال إدماج العاملين الصحيين المجتمعيين. واقترح أيضاً تعزيز القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية على مستوى المجتمع المحلي وعلى الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك من حيث أعداد العاملين والأخصائيين في مجال الرعاية غير السريرية والرعاية التمريضية والمطفة.

١٤- واقترح المشاركون طائفة متنوعة من العناصر التقنية للتأهب للجوائح والاستجابة لها التي ينبغي أن يتضمنها الصك الدولي الجديد باعتبارها عناصر موضوعية محتملة. وشملت تلك العناصر ما يلي: إدخال تحسينات على نظم الإنذار المبكر، وتقييم المخاطر، والاستجابة السريعة؛ وتبادل البيانات الاستخباراتية والمعلومات؛ والتصدي للوباء المعلوماتي ومعالجة المعلومات العامة باستخدام الآليات الملائمة للإبلاغ عن المخاطر؛ وتحسين آليات تنظيم التدابير الطبية المضادة؛ وتعزيز شبكات المختبرات وشبكات التشخيص. وأكد العديد من المتحدثين على أهمية وضع مبادئ توجيهية وسياسات مسندة بالبيانات بشأن تدابير الصحة العامة والاجتماعية أثناء الجوائح، مع إتاحة المعلومات الداعمة ذات الصلة للجمهور.

١٥- ورأى العديد من المتحدثين أنه ينبغي أن يتضمن الصك فرعاً يركز على الوقاية، ولاسيما آليات الوقاية على نطاق التداخل بين الفيروسات الإنسانية والحيوانية، من أجل الحيلولة دون انتقال العوامل المُمرضة إلى البشر. وشدد أحد المتحدثين على ضرورة دمج نهج الصحة الواحدة في الصك الدولي المحتمل، بما في ذلك تدابير لوقف الاتجار بالحيوانات والأحياء البرية ومعالجة المسائل المتعلقة بالبيئة والمناخ والتنوع البيولوجي. كما دعا العديد من المشاركين إلى إشراك ممثلي الصحة الحيوانية والبيئية المعنيين في وضع الصك الدولي وتنفيذه على السواء.

١٦- وفيما يتعلق بالتمويل، أشار العديد من المتحدثين إلى أنه ينبغي أن يشكّل الصندوق العالمي لمواجهة الجوائح وآليات التمويل المستدام المحددة سلفاً للاستجابة للجوائح عنصرين موضوعيين للصك الدولي المحتمل. ودعا بعض المتحدثين أيضاً إلى زيادة التمويل الوطني لأنشطة التأهب للجوائح والاستجابة لها وتعزيز التمويل الوطني لآليات التمويل المذكورة والإشراف عليها ومساءلتها. كما اقترح ضمان تمويل المنظمة تمويلاً مستداماً.

١٧- وحدد العديد من المشاركين الإنصاف باعتباره محور تركيز أساسي وعنصراً موضوعياً ضرورياً من عناصر الصك الدولي الجديد. وسيطلب ضمان الإنصاف التمسك بحقوق الإنسان وضمان النطاق والتنفيذ والحوكمة غير التمييزية للصك المحتمل.

١٨- واقترح العديد من المتحدثين أن تشكّل الآليات الرامية إلى ضمان إتاحة المنتجات المضادة للجوائح ولوجستيات سلسلة الإمداد وقدراتها، بما في ذلك وسائل التشخيص واللقاحات ومعدات الحماية الشخصية وغيرها من التدابير المضادة، إتاحةً منصفة وحسنة التوقيت للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بشكل خاص، عنصراً حيوياً في أي صك دولي جديد بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها.

١٩- كما اعتُبرت إتاحة الخبرة العلمية والتقنية، فضلاً عن التعاون والعمل المشترك في مجال البحث والتطوير، عناصر موضوعية هامة للصك الدولي الجديد. ويشمل ذلك ما يلي: تبادل العوامل المُمرضة والمتواليات الجينومية، مع توفير آليات مناسبة لإتاحتها وتقاسم منافعتها؛ واحتمال التنازل عن حقوق الملكية الفكرية للمنتجات المضادة للجوائح؛ وتتبع العمليات المتصلة بأخلاقيات الدراسات العلمية والسريّة تتبّعاً سريعاً. وأشار أيضاً إلى تعزيز القدرة التصنيعية الوطنية والإقليمية، ولاسيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

٢٠- كما تطرّقت اعتبارات الإنصاف إلى أهمية عملية وضع الصك على أساس شامل، حيث أشار العديد من المتحدثين إلى أن هذه العملية ينبغي أن تكون مفتوحة أمام ممثلي جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحاضرون في جلسات الاستماع العلنية. وينبغي توسيع نطاق هذا التمثيل وهذه المشاركة المنصفين ليشمل تمثيل أصحاب المصلحة في الشبكات الدولية وفي المجالس الاستشارية التقنية للصك المحتمل. واقترح أيضاً ضمان التمثيل المنصف للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل والمجتمع المدني والعاملين في مجال الرعاية الصحية ومنظمات القطاع الخاص والعاملين الصحيين المجتمعيين، بما في ذلك حسب نوع الجنس والوضع الاجتماعي والاقتصادي.

٢١- وفيما يتعلق بالحوكمة، رأى المشاركون أنّ التمثيل المتعدد القطاعات واتباع نهج يشمل المجتمع بأسره أمران أساسيان لوضع الصك وتنفيذه على السواء، مع ضرورة ضمان تمثيل المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية الحوكمة وإشراك المجتمع المحلي على نحو متسق. وكان هناك توافق في الآراء على أن المعارف المكتسبة من إنشاء آليات عالمية للاستجابة للجوائح خلال جائحة كوفيد-١٩، بما فيها كوفاكس، ركيزة للقاءات في إطار مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩، ومسرّع الإتاحة، يمكن أن تُستخدم في وضع الهيكل العالمي اللازم لمواجهة الطوارئ الصحية.

٢٢- وأبدت آراء مختلفة فيما يتعلق بآلية الحوكمة الشاملة للصك الدولي الجديد الذي سيُنشأ في المستقبل. ودعا بعض المشاركين إلى أن يكون الصك غير ملزم واستشاري بطبيعته وأن يكون بإمكان كل بلد تنفيذ سياساته احتراماً لسيادته الوطنية. وشدد متحدثون آخرون على ضرورة تلافي النزعة القومية، مع اتخاذ الخطوات اللازمة لرصد وإنفاذ الامتثال الوطني للصك الدولي. وأشار عدد قليل من المتحدثين إلى أنه ليس ثمة أي حاجة على الإطلاق إلى صك دولي بشأن التأهب للجوائح والاستجابة لها.

٢٣- وأبدت آراء متباينة بشأن دور المنظمة في الصك الدولي الجديد المحتمل، يتراوح من اضطلاعها بدور استشاري حصرياً إلى أدائها دور هيئة التنفيذ والتنظيم. واقترح أحد المشاركين الارتقاء بحوكمة الصك المحتمل إلى مستوى أعلى داخل منظومة الأمم المتحدة، اعترافاً بأن الاستجابة للجائحة تتجاوز نطاق قطاع الصحة.

٢٤- واعتبر العديد من المتحدثين الشفافية والمساءلة عنصرين موضوعيين لصك دولي بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، واقترحوا أن يضمّ الصك الدولي الجديد الرصد والتقييم على الصعيدين العالمي والوطني، وأشار العديد من المتحدثين إلى أنه ينبغي إجراء أي تقييم بشكل مستقل عن المنظمة من خلال تعزيز آليات المساءلة عن عدم الامتثال لأحكام الصك. واقترح تكييف أطر الرصد والتقييم القائمة لهذا الغرض. كما دعا المتحدثون إلى ضمان الشفافية في وضع الصك الدولي الجديد المحتمل وفي مختلف جوانبه، بما في ذلك

ما يتعلق بما يلي: الإبلاغ عن البيانات؛ وتحديد الجهات المانحة والمساهمين؛ وتبادل العوامل المُمرضة؛ وتعزيز البحث والتطوير؛ واستخدام البيانات الاستخبارية والبيانات للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات. ورأى أحد المتحدثين أنه ينبغي أيضاً أن تُتاح للجمهور بيانات تضارب المصالح الصادرة عن جميع الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في الاستجابة للجائحة، ولا سيما تلك التي تلقت تمويلاً عالمياً.

الإسهامات الخطية في الجولة الأولى من جلسات الاستماع العلنية

٢٥- قُدِّمَ ٣٦ ٢٩٤ تعليقاً خطياً عبر البوابة الإلكترونية المكرّسة على موقع المنظمة الإلكتروني خلال جلسات الاستماع العلنية.^١ ومن مجموع التعليقات الواردة، لم يُحتفظ إلا بتلك التي تتفق مع المبادئ التوجيهية للتعليقات الخطية. وستُحمّل هذه التعليقات الخطية وتُحفظ في صفحة المنظمة الإلكترونية المكرّسة لجلسات الاستماع العلنية في الوقت المناسب.

٢٦- وتناول عدد كبير من التعليقات الخطية مختلف التجارب في مجال مكافحة كوفيد-١٩، والتي استُمدت منها توصيات بشأن مكوّنات ونطاق الصك الدولي الجديد بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، فضلاً عن الدور الذي يتعين على المنظمة أن تؤديه في مثل هذه الظروف.

موجز الرسائل الرئيسية للإسهامات الخطية في الجولة الأولى من جلسات الاستماع العلنية

٢٧- اختلفت الآراء بشأن ما إذا كان يلزم وضع صك دولي جديد بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، وبشأن نطاقه وطبيعته في حال لزوم وضعه. واقترحت غالبية الإسهامات الخطية عدم وضع أي صك دولي، فيما اقترحت إسهامات أخرى أن يكون الصك ملزماً قانوناً بطبيعته رهناً بمهلة زمنية يخضع فيها الاتفاق للاستعراض مع إمكانية الانسحاب منه في تلك المرحلة. وعلى العكس من ذلك، أشارت بعض الاقتراحات أيضاً إلى أنه ينبغي أن يوفر الصك توصيات ومبادئ توجيهية يتعين على الأطراف فيه اتباعها.

٢٨- وأشار عدد من التعليقات إلى احترام الاستقلالية والسيادة الوطنيتين، موضّحة أن الهيئات دون الوطنية والثقافية والكيانات الصحية المحلية في وضع أفضل يتيح لها اتخاذ قرارات بشأن الصحة على الصعيد الوطني. وهذا التركيز على السيادة تبرزه الاختلافات في النظم الصحية الوطنية.

٢٩- وطلبت غالبية التعليقات احترام حقوق الإنسان في عملية صياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر والتفاوض بشأنه، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الحق في الاستقلالية الجسدية الذي يقوم على أساس الرضا، وحرية الإعلام، وعدم التمييز، وحرية اختيار التدخلات الطبية. وأشار العديد من التعليقات إلى صكوك دولية مثل مدونة نورمبرغ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان هلسنكي، وتقرير بلمونت، واتفاقية أوفبيدو وبروتوكولاتها. واقترحت بعض التعليقات أن يكون تقييد حقوق الإنسان مبرراً قانوناً وأن يتوافق مع مبادئ سيراكوزا المتعلقة بأحكام التقييد وعدم التقيد الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣٠- واقترح العديد من التعليقات أن تُطبّق التعاريف السابقة لمصطلح "الجائحة" وأن تُدرج فيه عبارة "مع حدوث أعداد هائلة من الوفيات والاعتلالات". كما شددت تلك التعليقات على أن تعريف ما يشكل جائحة ينبغي

١ تُتاح بوابة التعليقات الخطية على الرابط التالي: <https://inb.who.int/home/written-submissions> (تم الاطلاع في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٢٢) (بالإنكليزية).

أن يحدده المهنيون الطبيون، وأنه ينبغي احترام السلامة الطبية للعاملين في مجال الرعاية الصحية، وأن صياغة المبادئ التوجيهية للوقاية من العدوى ومكافحتها ينبغي أن تدعم تطبيق المبدأ التحوطي للحفاظ على صحة العاملين الصحيين.

٣١- واقترح العديد من التعليقات تعزيز التركيز على الوقاية من الجوائح مقابل التأهب والاستجابة لها. وشمل ذلك الاعتماد على مراكز الاتصال الوطنية في تنسيق جهود الوقاية من الجوائح؛ ومواءمة الصك المقترح مع الالتزامات بموجب اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) التي تطالب الدول الأعضاء بتعزيز نُظم الأمن الصحي من أجل الكشف عن مخاطر الصحة العامة والإخطار والإبلاغ عنها والاستجابة لها؛ وتعزيز نُظم الصحة المجتمعية والرعاية الصحية الأولية باعتبارها خدمات أساسية.

٣٢- وجرى التركيز على الطابع المتعدد القطاعات للأمن الصحي، مع الإقرار على وجه الخصوص بالروابط بين الصحة وتغير المناخ والأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، تم التسليم بالعواقب الاجتماعية والاقتصادية للجوائح، بما في ذلك ضرورة التخفيف من آثارها الاقتصادية الضارة والتصدي للمحددات الاجتماعية لتلك الآثار من حيث صلتها بالوضع الاجتماعي والاقتصادي، ونوع الجنس، والإعاقة، والوضع من حيث الهجرة.

٣٣- ووُجِّهت دعوات من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على نهج الصحة الواحدة ونهج الرفاه الواحد في الوقاية من الجوائح والتأهب لها والسيطرة عليها وتعزيز آليات الكفاءة والمساءلة والتنسيق المشتركة بين وزارات الصحة والزراعة والبيئة والتجارة والمالية. كما أشار بعض التعليقات إلى أنه ينبغي تحسين نظم الترصد في إطار نهج الصحة الواحدة من خلال مدخلات العاملين في مجال الصحة المجتمعية والحيوانية.

٣٤- وحثَّت تعليقات عديدة الدول الأعضاء على المشاركة في تقاسم المعارف ونقل التكنولوجيا وفقاً لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة. كما حُثَّت المنظمة على تعزيز المتطلبات المتعلقة بتقاسم المعلومات.

٣٥- وتناولت التعليقات الخطية موضوعي الشفافية والمساءلة بصورة متكررة. وأكد العديد من الإسهامات على أهمية استخدام اتفاقية المنظمة الإطارية بشأن مكافحة التبغ كنموذج لوضع هيكل شامل للمساءلة، ولاسيما فيما يتعلق بتضارب المصالح والمسؤولية ومشاركة المنظمات غير الحكومية وغيرها من أعضاء المجتمع المدني، والصكوك الملزمة قانوناً بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وأشار عدد كبير من التعليقات إلى الفوائد التي يمكن جنيها لو تمكّن الأفراد من التصويت على التدخلات التي تعتمد حكوماتهم، وفقاً لأحكام دستور المنظمة. كما شددوا على أنه ينبغي أن تُنشأ آليات لتقديم التعليقات وأن يُدمج الحوار والنقاش بشأن التدخلات المقترحة في تلك العملية.

٣٦- وقُدِّمت اقتراحات بشأن وضع آليات مالية وأخرى متعلقة بمراجعة الحسابات للصك الجديد. وفيما يتعلق بالتمويل، ركّز العديد من الإسهامات على مصادر التمويل وعلى وسائل نشر تلك الأموال. وأشار عدد من التعليقات إلى أنه ينبغي أن تُموّل المنظمة من جانب الحكومات حصرياً، مع استبعاد الجهات المانحة من القطاع الخاص، من خلال إنشاء آلية للتوزيع العادل تُقدّم فيها المساهمات وفقاً لقدرات كل بلد والفوائد التي يجنيها. وأعرب في تعليقات أخرى عن رأي مختلف اقترح فيه أن تكون آليات تمويل الاستجابات للجوائح في المستقبل مرنة ومتعددة القطاعات. ودعا أحد الإسهامات إلى إجراء إصلاحات في الهيكل المالي والضريبي العالمي، من قبيل تخفيف عبء الدين، وإزالة شروط مؤسسات التمويل الدولية بالنسبة للبلدان الفقيرة المتضررة، وزيادة الضرائب المفروضة على الشركات التي تحقق أرباحاً طائلة. كما أوصت بعض التقارير بأن تقصح المنظمة عن مصادر التمويل، ولاسيما أثناء الجوائح.

٣٧- واختلفت التعليقات اختلافاً كبيراً فيما يتعلق بالامتثال للصك وإنفاذه. ففي حين شدد العديد منها على أهمية السيادة الوطنية، حيث تتمتع الدول الأعضاء بسلطة البت بشكل حصري في اعتماد التوصيات الصادرة عن المنظمة، فإن البعض الآخر أشار إلى أنه ينبغي أن تتوافر آليات للمساءلة عن عدم الامتثال.

٣٨- وأشارت إسهامات عديدة إلى أنه ينبغي اعتبار حوكمة البيانات الصحية عنصراً موضوعياً من عناصر الصك الدولي بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها. وشملت عناصر حوكمة البيانات الصحية المقترحة ما يلي: استخدام التكنولوجيات الرقمية استخداماً فعالاً لغرض الاستجابة لطوارئ الصحة العامة، ورفض أي نظام مركزي للترصد الأحيائي، ووضع بروتوكولات بشأن جمع البيانات الصحية واستخدامها وتبادلها.

٣٩- وركزت بعض التعليقات بشكل كبير على كمية البيانات والخبرات العلمية التي ستتاح للجمهور. ودعت المنظمة إلى اتخاذ قرارات مسندة بالبيانات بشأن التدخلات الطبية وغير الصيدلانية، فضلاً عن إنشاء مستودع للمعارف العلمية. كما اقترحت تعليقات عديدة إنشاء لجنة توجيهية لاستعراض عملية اتخاذ القرارات في المنظمة، تتألف حصرياً من المهنيين الذين تلقوا تدريباً طبياً.

٤٠- وأبرز عدد من التعليقات أهمية أن يتضمن الصك بشكل صريح التزاماً من جانب شركات المستحضرات الصيدلانية بتوفير الأدوية بغض النظر عن القيود المفروضة على براءات الاختراع. واقترحت أيضاً اتخاذ إجراءات من أجل: رصد النظم بشكل فعال فيما يتعلق باستخدام العلاجات الجديدة، ونشر البيانات المستمدة من جميع الدراسات السريرية، وتبادل المعلومات عن اللقاحات على نطاق واسع. ورئي أيضاً أن شركات المستحضرات الصيدلانية تؤدي دوراً حيوياً في اعتبارات الإنصاف، وتحديداً فيما يتعلق بتوفير وسائل التشخيص والعلاجات واللقاحات للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

= = =